

مفهوم السيادة بين: نظام وستفاليا" و تأثيرات العولمة

بقلم/ د. طيب جميلة

أستاذة محاضرة قسم "أ" جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مقدمة:

يشهد العالم منذ العقد الأخير من القرن العشرين تحولات سريعة وتغيرات مختلفة و على مستويات عديدة: سياسية اقتصادية و ثقافية جعلت الإنسانية تتجه نحو الشمولية. تتجسد هذه التحولات في ظاهرة العولمة التي تعتبر صيرورة تاريخية تحدد مسار التطور الإنساني في مختلف مجالات حياته، إذ تشير العولمة إلى مفهوم مركب يشتمل على أبعاد اقتصادية، سياسية، ثقافية و اجتماعية متعددة، و لعل صفة التركيب تلك لا تتبع فقط من تعدد الأبعاد التي يشير إليها المفهوم و إنما من استخدامه أيضا للتعبير عن كل من التغيرات التي تحدث في هذه الأبعاد المختلفة و الآثار الناجمة عنها.

و لعل من بين أهم تداعيات العولمة ذلك الجدل الدائر في أوساط الباحثين عن مفهوم السيادة و ممارستها في مجتمع عالمي لم يعد يعير اهتماما للاعتبارات الجغرافية و الحدود السياسية. جدل وصل إلى حد التشكيك في استمرارية سيادة الدولة في مجتمع ما بعد الحداثة، حيث أثير الجدل حول إعادة النظر في صلاحيات فكرة الدولة القومية التي اعتبرت جوهر الفكر السياسي و القانون الدولي إذ أدت كل

التغيرات العميقة التي حدثت و لا زالت في النسق الدولي و على جميع الأصعدة إلى التساؤل عن دور الدولة الذي ينسجم مع كل هذه التغيرات. إن النقاش يدور حول إمكانية التوفيق بين السيادة كمفهوم وممارسة - كما أكد عليه نظام "وستفاليا" منذ 1648 و الذي شكل جوهر العلاقات الدولية لقرون طويلة- و بين العولمة التي تنقلنا من كل شيء في حظيرة الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة. إن هذا "الجدل المرتبط بسيادة الدولة في ظل العولمة يؤدي في كثير من الأحيان للاعتقاد أن السيادة بشكل عام صارت مهجورة و أن الدولة صارت أقل قدرة على انجاز وظائفها التقليدية. يعكس هذا حين يقول صارت الدولة أصغر على أن تتعامل مع (Daniel Ball) الجدل "دانيال بال"المشكلات الكبرى: الكوارث البيئية، الإرهاب. وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى بفاعلية"¹.

وعليه، و انطلاقا مما سبق، تسعى هذه الورقة البحثية لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر العولمة بكل أبعادها السياسية، الاقتصادية والثقافية على مبدأ السيادة مفهوما و ممارسة؟
المبحث الأول: تحديد مفهومي السيادة و العولمة:

اكتسب مفهوم السيادة في ظل الدولة القومية مكانة مركزية في السياسة الحديثة و ذلك لارتباطه بمفهوم الاستقلال و حرية الإرادة، إذ يشير إلى أحد المكونات الرئيسية للدولة، و إلى سمة هامة من سماتها. "فالسيادة

هي صفة ملازمة للسلطة التي هي فوق سلطة الآخرين و التي لا تستمد وجودها من أي سلطة أخرى فالسلطة ذات السيادة هي تلك القائمة في قمة هرم السلطات، و السيادة تستلزم استقلال السلطة وأولويتها على كل سلطة داخل هذا المجتمع في آن" ². ان الدولة تتمتع وحدها بصفة السيادة، و هي بذلك التنظيم السياسي و الاجتماعي الوحيد الذي يحق له احتكار أدوات القوة التي يحتاجها حتى يتمكن من فرض سلطته على كامل إقليمه الجغرافي و على الأفراد القاطنين بهذا الإقليم.

المطلب الأول: في مفهوم السيادة:

أثار مصطلح السيادة جدلا واسعا في أوساط الباحثين السياسيين ورجال القانون على حد سواء، فتعددت التعاريف و تنوعت و لكنها أجمعت كلها على قاسم مشترك يتمثل في اعتبار السيادة السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار العلاقات الدولية. "و بالتالي تشير السيادة إلى معنيين أحدهما ايجابي ينصرف إلى قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على التصرف بحرية كاملة ودون أية قيود تفرض عليها فيما عدا تلك التي ترضيها الدولة ذاتها، و الآخر سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها هي. و بالتالي يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة و وجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقه على علاقة الدولة

بغيرها من الدول و التي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة و عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية.³ و الحقيقة أن معظم كتب علم السياسة الحديث و كتب القانون الدستوري ترجع ظهور السيادة إلى بروز الدولة القومية وفقا لمعاهدة "وستفاليا" لسنة 1648. و إذا كان البعض يرجع الفضل للفييه "جان بودان" في تفصيل مدلول هذا المفهوم حيث استعرض في مؤلفه المعنون "سنة كتب عن الجمهورية" الصادر عام 1576 فكرة السيادة التي اعتبرها سلطة عليا على المواطنين و الرعايا أي سلطة مطلقة لا تخضع للقانون لأن صاحب السلطة هو الذي يضع القانون. و يشاطر المفكر "هوبز" الفييه "جان بودان" الرأي في اعتبار السلطة صاحبة السيادة مطلقة ذلك أن الحاكم غير مقيد بأي قانون لأنه هو الذي يضعه.

" و بفضل "جروشيوس" الذي اعتبر بحق أب القانون الدولي الغربي وصاحب مدرسة القانون الطبيعي تطورت فكرة السيادة باتجاه مفهوم جديد يأخذ في اعتباره تطور المجتمع الدولي حيث استطاع أن يخلص السيادة من التصاقها بالحاكم و أن يحررها من رواسب الاطلاقية وإخضاعها لمبادئ جديدة هي مبادئ القانون الطبيعي إضافة إلى القانون الإلهي. و في القرن الثامن عشر نادى المفكر "جان جاك روسو" في كتابه الشهير "العقد الاجتماعي" بالإرادة العامة للشعب وبالتالي شهدت السيادة قيما جديدا يجد أصالته في منبع جديد اشد

التصاقا بالشخصية الإنسانية و بالحرية، و انتقلت السيادة من مصادرها الإلهية إلى مصادر اجتماعية أساسها الإرادة العامة للشعب والأمة، و هذه الإرادة هي التي تراقب الحاكم تمهيدا لإعلان مسؤوليته في حالة خرقه للعقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين.⁴ و يفسر "روسو" فكرة العقد الاجتماعي كون أن الالتزام الاجتماعي و الخضوع للسلطة لا يمكن أن يرتكز على القوة ذلك أن تأسيس السلطة على القوة وحدها يعني إنكار فكرة الحق كلية، لهذا لا يمكن حسب "جان جاك روسو" تصور وجود جماعة سياسية إلا باتفاق الأفراد فيما بينهم على العيش في جماعة و أن العقد الاجتماعي لا يكون مشروعا إلا إذا صدر من إجماع الإرادات الحرة مما يجعل من السيادة الإرادة العامة للمجتمع الذي أنشأ العقد الاجتماعي و القانون هو التعبير عن هذه الإرادة العامة.

لعام 1648 ساهم بصورة كبيرة في (peace of Westphalia) والحقيقة أن معاهدة أو سلام "وستفاليا"

(states- system) تنظيم السياسة الدولية لعقود طويلة إذ " كان النظام الويستفالي نظام دول مثل إطارا لنظام الحكم. بمعنى أنه طرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الاجتماعية و تطبيقها و مراقبتها وتنفيذها. وقد دعم هذا النموذج من نظام الحكم في جوهره مبادئ مفهوم الدولة و السيادة، فمفهوم الدولة من هذا المنظور كان يعني أن العالم مقسم إلى أجزاء إقليمية يخضع كل منها إلى حكومة منفصلة مستقلة. وهذه الدولة

الحديثة جهاز مركزي يمثل السلطة الشعبية المنظمة رسمياً و يتمتع باحتكار قانوني (فائق الفاعلية) لمنع العنف المسلح في المناطق الخاضعة لأحكامه القانونية. كما أن الدولة الويستقالية كانت دولة ذات سيادة بمعنى أنها كانت تمارس سلطة شاملة و عليا و غير محدودة و حصرية فوق الأراضي المخصصة لها.⁵ وعليه، تصبح السيادة مفهوم قانوني سياسي شكل و لا يزال أحد المقومات الرئيسية التي تنهض عليها نظرية الدولة في الفكر التقليدي السياسي و القانوني على حد سواء، كما تعتبر أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسه جل المواثيق الدولية إذ بدونها لا يمكن الحديث عن وجود قانوني للدولة. و للسيادة خمس خصائص تتمثل في أن:

1- السيادة مطلقة:

تعتبر سيادة الدولة مطلقة بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا تعترضها أي حدود قانونية في سن القوانين.

2- السيادة شاملة:

تطبق السيادة على جميع المواطنين في الدولة و من يقيم في إقليمها، أما الاستثناء الوحيد من ذلك فيتمثل في ما يتمتع به الدبلوماسيون الأجانب المعتمدون لدى الدولة من حصانة و امتيازات دبلوماسية مما يجعلهم يخضعون لسيادة دولهم.

3- السيادة لا يمكن التنازل عنها:

تعتبر السيادة صفة ملازمة للدولة التي لا تستطيع التنازل عنها و إلا فقدت ذاتها.

4- السيادة دائمة:

تدوم السيادة بدوام قيام الدولة، فالسيادة مستمرة مادامت الدولة متمتعة بشخصيتها القانونية، و لا يؤدي تغير الحكومات إلى فقدان الدولة لسيادتها و التي تزول في حالة واحدة تتمثل في فقدان الدولة لشخصيتها القانونية الدولية بسبب الاندماج مع دولة أخرى أو تجزئتها إلى عدة وحدات سياسية يكون لكل منها سيادته الخاصة.

5- السيادة غير قابلة للتجزئة:

لا يمكن أن يوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها بأي حال من الأحوال ذلك أن السيادة تتضمن عدم المشاركة و التقسيم، فلا يمكن أن يكون أكثر من سيادة واحدة في دولة، و إذا وجد صراع حول السيادة داخل أي وحدة سياسية فانه يحسم في الأخير لصالح وحدانية السيادة.

المطلب الثاني: في مفهوم العولمة:

آثار موضوع العولمة جدلا واسع النطاق في الفكر المعاصر من حيث تحديد مفهومه، آثاره و أبعاده

مما جلب اهتمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم و مدارسهم. والحقيقة أنه إذا كانت العولمة قد بدأت من خلال الاقتصاد فإنها

سرعان ما امتدت إلى السياسة، الإعلام و الثقافة، الأمر الذي نتج عنه تعدد مستويات التحليل و تنوع المقاربات التي تراوحت بين الاقتصاد، السياسة، الثقافة و الاجتماع. (Globalization) تعتبر العولمة واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى استعمالها ترجمة للكلمة الانجليزية إلى جانب الكلمتين " الكونية" و "الكوكبة" و التي أصبحت متداولة بكثرة في تسعينيات القرن العشرين.

و الواقع أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للعولمة فهي تتداخل مع مختلف المجالات التي تمس حياة

بالتعقيد الذي ينطوي عليه (James Rosnneau) الإنسان، إذ " يقر عالم السياسة " جيمس روزنو

تعريف العولمة، لهذا فهو يجد من المبكر وضع تعريف كامل و نهائي يلاءم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة، فحتى لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك أن يتم قبوله و استعماله بشكل واسع." ⁶ الذي يرى (Webster's) و من بين التعاريف التي أعطيت للعولمة : تعريف معجم "ويبسترز" أن " العولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية و بخاصة جعل نطاق الشيء عالميا أو تطبيقه عالميا" ⁷ إذ لا تعترف العولمة بالحدود الجغرافية بين الدول القومية و لا بالتنوع الثقافي بين الشعوب فهي تنقل الأحداث، القيم، السلع و رؤوس الأموال و غيرها من المحدود المراقب إلى اللا محدود البعيد عن كل مراقبة.

أن " العولمة هي أساس حالة حضارية جديدة هي (Anthony Giddens) و يرى "انطوني جيدنز"

حالة ما بعد الحداثة التي ظهرت في المجتمعات ما بعد الصناعية وذلك في أقل من عقد واحد فقط⁸ إذ شهد النظام الدولي عبر تاريخه الطويل تطورات متلاحقة، فبعدما كانت الزراعة و لقرون سيدة العالم جاءت الصناعة لتغير في النظام الاقتصادي للعالم و في نظامه الاجتماعي والثقافي لما في ذلك من علاقة بين البنية التحتية و البنية الفوقية. لقد تلت هاتين الموجتين موجة ثالثة اتسمت بثورة تكنولوجية هائلة أدت إلى خلق ما يسمى "بالمجتمع المعلوماتي"، "مجتمع المعرفة" أو "مجتمع ما بعد الحداثة".

(Harald Shoman) و "هارالد شومان" (Hans Peter Marten) كما يرى "هانس بيتر مارتن" أن العولمة لا تخرج عن كونها تسعى لتوحيد نمط حياة الشعوب ذلك أنها " عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد في التعبير و الأكل والملبس و العادات و التقاليد"⁹، وبهذا يكون هاذين الكاتبين يتحدثان عن بعد آخر من أبعاد العولمة و الذي يعتبر هدفا للعولمة الاقتصادية و السياسية في نفس الوقت: انه البعد الثقافي الحضاري. فالعولمة منظومة متكاملة تشمل جميع المجالات من سياسة واقتصاد و إعلام و ثقافة و غيرها لتؤثر في النهاية على أذواق الناس و قيمهم في كل أرجاء العالم، مما يسمح بصياغة ثقافة كونية يصنعها من يتحكم أكثر في صنع الأفكار و القيم و من يتحكم أيضا

في سبل نشرها. و قد انتقل مصطلح العولمة من الغرب إلى العرب كغيره من المصطلحات فعرف الكثير من الكتابات و النقاش على معناه، أبعاده و آثاره. وقد شاع استعمال لفظ العولمة عند العرب على غيره من الألفاظ الأخرى (الكونية و الكوكبية). و يرى الدكتور "سمير أمين" أن " العولمة هي امتداد للتوسع الرأسمالي المرتبط بالتراكم و هو توسع امبريالي استقطابي بين المراكز و الأطراف ... كما أنها نتاج مسيرة تاريخية عرفها العالم منذ قرون ثلاث ظواهرها على التوالي الاستعمار و الامبريالية و العولمة"¹⁰. يربط هذا المفكر العولمة بالاستعمار و يرى أنها لا تخرج عن نطاقها الرأسمالي الذي يعمل على استغلال الشعوب و استنزاف ثروات الدول الضعيفة و الذي تمثل فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة بالدرجة الأولى.

و يعرفها الدكتور "محمد الأطرش" على أنها " تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات و التقنية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق و خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية و إلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة. و إن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات".¹¹ و يعتبرها الدكتور "محمد عابد الجابري" " نظام يقفز على الدولة و الأمة و الوطن، و بالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتت و إيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة و الطائفة و الجهة والتعصب

بعد أن تضعف إرادة الدولة و هوية الوطن".¹² فالعولمة لها آثار سياسية خطيرة في بعدها السياسي على الدولة و التجانس الاجتماعي بداخلها.

و عليه، و من خلال التعاريف المقدمة يبدو أن العولمة عملية تفاعلية مستمرة يمكن ملاحظتها في مجالات السياسة و الاقتصاد و الثقافة والاتصال و يصعب فهمها من منظور واحد و تحليل كل أبعادها بدقة لاتساع نطاق الظاهرة و شمولها كافة الأنشطة الإنسانية تقريبا، مما أسفر عن اختلاف وجهات النظر بشأنها.

و مهما اختلفت التعاريف حول العولمة و تنوعت لا يمكن تجاهل دور مؤسساتها المتمثلة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة التي تعمل كلها من أجل ترسيخ مبدأ حرية الأسواق لضمان تدفق السلع و الخدمات و كذا رؤوس الأموال، بالإضافة إلى توحيد الأذواق و القيم لشعوب المعمورة عن طريق خلق ثقافة كونية.

المبحث الثاني: تأثير العولمة على السيادة:

أثرت التحولات الدولية الراهنة التي تجسدها العولمة على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقها في المجالين الداخلي و الدولي ذلك أن العالم اليوم يشهد حركة هائلة و غير مسبقة في تاريخ البشرية لانتقال الأموال، البشر، الخبرات و المعلومات عبر القارات بما يحمله هذا الانتقال من تجاوز للحدود السياسية القائمة بين الدول، و بما يتضمنه من بروز أشكال جديدة من التفاعلات بين أطراف حكومية و غير

حكومية من دول مختلفة. مما أدى كما يرى البعض إلى انحسار سيادة الدولة لصالح فواعل أخرى تتمثل في قوى السوق و المجتمع المعلوماتي.

إن الثورة الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات التي شهدتها العالم خلقت ما يسمى بالمجتمع المعلوماتي البديل الجديد للمجتمع الصناعي إذ " تعمل ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود على إنتاج ما يعرف "بالثقافة العابرة للقوميات" و دفع الشعوب للارتباط فيما بينها معتمدة في ذلك على العامل التكنولوجي و ليس لروابط الجوار الجغرافي أو الثقافة الوطنية. وعليه فقد أدت الثورة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى التقليل من اعتبارات الجغرافيا السياسية زيادة على مضاعفة إمكانات و قنوات التفاعل داخل النظام الدولي" ¹³.

المطلب الأول: مجالات التأثير:

تطور النظام الدولي و لأكثر من ثلاثة قرون من أجل ضمان سيادة الدولة و كرس المجتمع الدولي طيلة هذه الفترة مبدأ الاستقلال و حرية الإرادة، و جاءت أحداث التسعينيات من القرن العشرين بكل ما حملته من تغييرات على مستوى هيكل و بنية النظام الدولي برمته و من أزمات حادة في العراق، و الصومال لتعيد النظر في مسألة سيادة الدولة على أكثر من صعيد.

أولاً: على الصعيد السياسي:

* " سارت التطورات العديدة التي شهدتها العالم في عقودها الأخيرة في اتجاه تقليص دور السيادة الوطنية و ايلاء أهمية خاصة للعمل الجماعي في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة. و برغم أن حق الدولة في العمل بقوانينها و حقها في أن تكون في مأمن من التدخل الخارجي لم يسلب تماماً فان القداسة التي أحاطت بها كمظاهر أساسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل، و أصبح لممارسة الحقوق شروط من منظور المساواة الدولية ليست كحقيقة واقعة ولكن من حيث المبدأ على الأقل، لقد تم تدويل السيادة." ¹⁴ و تشتمل عملية تدويل السيادة على توسيع لأبعادها الخارجية إذ يضع المجتمع الدولي اليوم شروطاً لممارسة الدولة لحقوق السيادة أهمها أن لا يتسبب من جراء تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي، فالمبدأ القديم و المؤسس على مفهوم السيادة الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة و حمايتها من العدوان الخارجي المسلح. أما المبدأ الجديد فيتمثل في حماية النظام الدولي من الفوضى و عدم الاستقرار جراء ما يحدث في بعض الدول من أحداث. فالأولوية الآن هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من أن تنتقل عداوها إلى باقي الدول. وعليه، لم تعد هناك اليوم حدوداً فاصلة بين مسؤولية الدولة و مسؤولية المجتمع الدولي، بحيث أصبحت فكرة السيادة المطلقة فكرة بائدة، فالأنظمة السياسية لا يمكن أن تحدد شؤونها

الداخلية بالشكل الذي كانت تقوم به في الماضي إذ أصبح التدخل في بعض هذه الشؤون من قبل المجتمع الدولي أمرا واردا و مقبولا ، " ومن هنا أعيد إحياء حق التدخل الإنساني لكن في قالب جديد و هو ما يعد أخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة عموما من حيث تأثيره على سيادة الدول بسبب الطبيعة غير المنضبطة و غير المقننة التي تتم بها ممارسة هذا الحق و لأنه يعكس اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي".¹⁵

* كما أصبحت الدولة في ظل العولمة مسئولة مسئولية دولية مباشرة ليس فقط عن سلوكياتها غير المشروعة و إنما أيضا عن سلوكياتها ذات السيادة و المشروعة و التي يترتب عنها أضرارا لغيرها من الدول. " فعلى سبيل المثال فان قيام دولة ما بإزالة الغابات من مساحات شاسعة داخل إقليمها يجعل هذه الدولة مسئولة دوليا في مواجهة الدولة أو الدول التي قد يتسبب هذا التصرف في إحداث خلل ظاهر للتوازن البيئي داخل إقليمها. ويحق للدولة المتضررة في الحالة أن تطالب باقتضاء التعويض المناسب".¹⁶

* و من تداعيات العولمة السياسية أيضا على مفهوم السيادة الوطنية إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي بتراجع القضايا التقليدية التي كانت تحتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحرب الباردة مثل: قضايا الصراع بين الشرق و الغرب أو بين الشمال والجنوب و تقدم

قضايا جديدة إلى موقع الصدارة مثل: قضايا البيئة وحقوق الإنسان والجريمة المنظمة و الإرهاب.

* أثرت العولمة أيضا على سيادة الدولة من خلال وظيفتها الأساسية والمرتبطة بوجود كيائها و المتمثلة في الوظيفة الدفاعية، إذ أخذت الوظيفة الدفاعية تتقلص هي الأخرى في ظل العولمة الاقتصادية ويرجع ذلك إلى ما تفرضه من ضرورة خفض الإنفاق العسكري لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ارتكازا إلى آليات التكيف الهيكلي واعتمادا على أن المجتمع الدولي كفيل بمعاقبة الغازي.¹⁷

* تقلصت سيادة الدولة القومية في ظل العولمة بسبب ظهور منافسين جدد يمثلون مجموعة من القوى العالمية، الإقليمية و المحلية والتي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي، و من أبرزها المنظمات غير حكومية كمنظمة "حقوق الإنسان"، منظمة "السلام الأخضر" للبيئة والمنظمات النسائية كمنظمة "أخوات حول العالم" و التي أخذت تعمل باستقلال تام عن الدول و بعيدا عن تحكمها فيها. و يتمثل هدف هذه المنظمات في خلق ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات و سياسات الدول في مجالات حقوق الإنسان، البيئة والقضايا الاجتماعية و الإنسانية مما يضعف من التحكم التقليدي للدولة في هذه المسائل.

* "ساهمت تكنولوجيا الاتصال و الإعلام التي اختزلت المسافات وعبرت الحدود دون قيد أو رقابة في اختراق سلطة الدولة على إقليمها و مست

جانبها الأمني حيث أصبحت تجد صعوبة كبيرة في التحكم في المعلومات التي ترى أنها تمس بقائها الحيوي".¹⁸ فالأقمار الصناعية و من مواقعها في الفضاء سهلت معرفة ما تمتلكه الدولة تحت باطن الأرض و ما يوجد من منشآت على سطحه، مما يفسر انتشار أخبار أمنية و عسكرية لأي دولة من الدول و امتلاكها لمشاريع نووية، الأمر الذي أعاد النظر في مفهوم أمن وسيادة الإقليم الجغرافي للدولة وخاصة الضعيفة منها.

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين بتزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية و التحول لآليات السوق و تطوير الثورة التكنولوجية. و عكست العولمة بذلك سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية تتضمن تحرير الأسواق، خصوصية القطاع العام، الانتشار الواسع للمبيعات و الإنتاج و الاستثمار مما شكل إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل. و أصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمية ليس فقط الدول بل و منظمات عالمية و شركات متعددة الجنسية و تكتلات اقتصادية عملاقة. أدت كل هذه التغيرات إلى تقليص سيادة الدولة على النحو التالي:

*تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية و وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع، الخدمات و رأس المال على

الصعيد العالمي " فقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية و أصبح يشكل نظاما واحدا تحكمه أسس عالمية مشتركة و تديره مؤسسات و شركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصادات المحلية".¹⁹

*ساهمت العولمة في تخلي الدولة عن الكثير من الوظائف الاقتصادية إذ " دلت التجارب على أنه ليس في إمكان صانعي السياسة الاقتصادية مع اتجاه الأسواق المالية للتكامل أن يجمعوا بين ثلاثة سياسات في آن واحد هي: أسعار الصرف الثابتة، حرية حركة رأس المال و زيادة سعر الفائدة المحلي قصير الأجل بفارق لا بأس به عن مستوى سعر الفائدة العالمي قصير الأجل".²⁰ و بهذا حدثت العولمة المالية من السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية حيث أصبح في إمكان المستثمرين المحليين استثمار أموالهم في أي مكان تبعا لارتفاع معدل العائد المتوقع. كما تؤثر أسواق الصرف العالمية على قيمة العملة الوطنية - رمز من رموز السيادة الوطنية- بحيث لم تعد معظم الدول قادرة على مقاومة ما تفرضه قوى و آليات السوق من تأثيرات على قيمة العملة الوطنية و قيمة المعاملات النقدية و لا على أسعار الصرف، مما أضعف قدرة البنوك المركزية على حماية عملتها و لا سيما مع تزايد عمليات المضاربة. لقد فقدت الدولة أيضا في مواجهة الإيداعات المالية بالمصارف العالمية و التحويلات المالية الضخمة الكترونيا عبر العالم

ملكيتها الحصرية لمعلم سابق آخر من معالم السيادة ألا و هو العملة الوطنية²¹

* أدت العولمة إلى إضعاف ما يسمى بالوظيفة التوزيعية للدولة بسبب نقص موارد الدولة و ما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام، " فإذا كانت الوظيفة التوزيعية تعني قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل ومواجهة أي نقص للسلع في الأسواق، حماية محدودي الدخل والفقراء و غير القادرين، و بالتالي كانت تشكل مبررا هاما لسلطة الدولة، و رغم أن هذا المبرر ما زال قائما إلا أنه لوحظ أن هذا المبرر بدأ يفقد مصداقيته في الدول النامية نتيجة اضطرارها إلى تقليل الإنفاق العام على الخدمات و في مجال الصحة و التعليم والإسكان".²²

* خرق تنامي دور الشركات متعددة الجنسية و تزايد أرباحها واتساع أسواقها مجال السيادة الوطنية ذلك أن هذه الشركات تمثل جوهر العولمة بالنظر إلى دورها الأساسي في صناعة القرارات الخاصة بالإنتاج فهي التي تحدد السلع المنتجة و كيفية إنتاجها وزبائنها. انطلاقا من هذا لم يعد لمؤسسات الدولة (IS4) نفس القدرة التي كانت لديها لإدارة الاقتصاد. و "يعتبر "اوهماي" أن "الايسات الأربعة" (Individual) و الفرد

(Information) و المعلومات (Industry)،

الصناعة (Investment) الاستثمار تجعل مؤسسات الدولة القومية وحدودها تفقد قوتها و تأثيرها شيئا فشيئا".

بتأييد وجهة نظر "اوهماي" قائلين إن الإيمان و يقوم "دانييل يرغن" و"جوزيف ستانسلاف بقدره الدولة على إدارة الاقتصاد أو توفير الرخاء العام للمواطنين قد ترزح كثيرا... يلح هذان الباحثان إجماعا متزايدا على أن إخفاق الدولة هو المشكلة "فمواقع القيادة العليا" لعملية التنمية الكوكبية باتت الآن تحت سيطرة منظومات إنتاج و أسواق و رساميل كوكبية شرسة قادرة على حصر الدول في مواقع دفاعية و مجبرة إياها على تحرير و تقليص و خصخصة جزء كبير من وظائف الإدارة الاجتماعية التي ظلت عاكفة على الاضطلاع بها طوال القرن الماضي" ²³

*فرضت شروط التعاون الدولي من جهتها صيغ محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية حيث اقترنت المساعدات الدولية من صندوق النقد الدولي مثلا بما يسمى بالديمقراطية و حقوق الإنسان، كما زادت قوة المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) و دورها في الاقتصاد العالمي من تقليص سيادة الدولة بفرض النظم الاقتصادية " فالدولة الوطنية لم تعد متبوعة بل أضحت تابعة و متواطئة -إلى حد بعيد- مع فاعلي العولمة الكبار: تفتح لهم الأسواق عبر الدبلوماسية، و تشجع مراكزهم عبر منحها للبحث و التطوير التكنولوجي و تدافع عن مصالحهم ضد بعض القوانين التي من شأنها أن تكون حجر عثرة في وجوههم من قبيل قوانين الشغل و مطالب النقابات و قوانين الضرائب و غيرها، وهي

المسألة التي يمكن أن يطلق عليها تآكل دور الدولة من الأعلى و من الأسفل، فالدولة تتآكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية القوية. ومن أسفل تتآكل الدولة نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية لا وطنية و لا تتم بالتماسك أو بالإطار الوطني".²⁴

ثالثاً: على الصعيد الاجتماعي و الثقافي:

تعتبر العولمة الثقافية شكلا أساسيا من أشكال العولمة و هدفا لها في نفس الوقت إذ تسعى الأشكال الأخرى للعولمة (الاقتصادية و السياسية) للوصول إلى ما يسمى "بالتوحيد" الثقافي للعالم على حد التعبير الذي استخدمته لجنة اليونسكو العالمية لإعداد مؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية التي عقدت اجتماعها في مدينة ستوكهولم عام 1998. ما يساهم في خلق هذا التوحيد شبكة الاتصالات العالمية التي توفر الحرية و السهولة الكاملة في انتقال المعلومات و الاتجاهات والقيم و الأذواق على الصعيد العالمي، بحيث "أدت الثورة التكنولوجية إلى خلق ما يسمى "بالمجتمع المعلوماتي الذي يعتبر مجتمع القرن الواحد و العشرين الذي تميز بالاعتماد الكثيف على تكنولوجيا المعلومات في مختلف نواحي النشاط الإنساني، كما تميز بانطلاقة هائلة لشبكة الانترنت كوسيلة اتصال فائقة السرعة وكمصدر معلومات كوني فائق القيمة و الأهمية".²⁵ إن هذه المستجدات التكنولوجية أثرت على مفهوم و ممارسة السيادة الوطنية بالشكل التالي:

* خلقت العولمة ما يسمى بالتداخل الثقافي بين مختلف أنحاء العالم و ما يتبع ذلك من تأثير ثقافي و انتقال للمؤثرات من دولة إلى أخرى بسرعة لم يسبق لها مثيل، "فالعولمة تعكس الوضع الحضاري العالمي الذي يهيمن فيه النموذج الحضاري الغربي على غيره من النماذج. وإذا كانت تلك الهيمنة لا تأخذ شكل المواجهة المباشرة - كما كان حال الاستعمار الأوربي القديم- فإنها تتجسد اليوم من خلال نوع من الزحف الحضاري السلمي و غير المباشر، كانتشار بعض مظاهر الحياة الغربية و أنماط العيش و الاستهلاك أمام هشاشة النظم الثقافية و الاقتصادية للدول الأضعف في المواجهة". إنها "الثقافة الثالثة" كما يسميها الغرب و الناتجة عن اختراق الحواجز الجغرافية، " فالحدود لم تعد محصنة كما كانت إبان الحرب الباردة بسبب الربط الفضائي" ²⁶؛ وما صاحبه من خلق ما اصطلح عليه "بالمجتمعات الالكترونية" التي تؤمن بعالم بلا حدود و لا تعترف بالتأشيرة، و التي قد يتحول ولاء الأفراد إليها مما يضعف من ولاءهم لأنظمتهم السياسية. و" على هذا الأساس فالثقافة الكونية تؤدي أحيانا إلى شق الثقافة الوطنية وتقسيمها إلى نزعتين متعارضتين بين علمانية سلفية و معاصرة أصيلة وبين مستقبلية و ماضية ما يخلق في النهاية نوع من عدم الاستقرار داخل الدولة". ²⁷

* استطاعت الدولة القومية في ظل المجتمع الصناعي أن تتحكم في سيادتها الإعلامية المتماشية و مبادئها و أهدافها، كما كان

بإمكانها أن تتحكم في التدفق الإعلامي إلى إقليمها، إلا أن ثورة الاتصالات وانتشار الأقمار الصناعية زاد في الاختراق الإعلامي والثقافي الذي تمارسه قوى أخرى على سيادة الدولة الإعلامية و ما ينجر عنه من التأثير على هويتها الثقافية و الجماعية. " إن الثورة التقنية خلقت اختراقاً غير ماديًا يخترق أي إقليم مهما كانت نوعيته ودرجة الحماية التي يتمتع بها، حيث أصبحت المعلومات و الصور تتجاوز الحدود القومية مخترقة سيادة الدولة الإعلامية بعد أن كانت كل الأخبار المناقضة للخط الرسمي تراقب مراقبة شديدة. و كان من الصعب الوصول إلى معلومات عن أنظمة سياسية أخرى.²⁸ ،لقد أصبحت الشعوب و بفضل الإعلام الدولي تعرف كل ما يجري خارج حدودها و داخلها أيضاً، و لم يعد بإمكان أي دولة في عصر تقنيات الاتصال الحديثة أن تخفي أي معلومة عن مواطنيها سواء تعلق الأمر بمداخل هذه الدولة، بأمنها القومي أو بهيبة نظامها السياسي.

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية للسيادة في ظل العولمة:

طرح المفكرون في ظل كل التغيرات الدولية عدة رؤى بشأن مستقبل السيادة الوطنية، نذكر منها:

أولاً: اختفاء السيادة:

يرى أنصار هذا الرأي أن العولمة قلصت كثيراً في سيادة الدولة مما يجعل من زوالها لصالح الشركات متعددة الجنسية أمراً وارداً " فكما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً منذ نحو خمسة قرون سوف

تحل اليوم الشركة متعددة الجنسية تدريجيا محل الدول والسبب في الحالتين واحد و هو التقدم التقني و زيادة الإنتاجية الحاجة إلى أسواق أوسع فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة سواء تمثلت تلك الأسوار في حواجز جمركية أو حدود ممارسات السياسات النقدية و المالية أو حدود السلطة السياسية أو حدود بث المعلومات و الأفكار أو حدود الولاء و الخضوع.²⁹

من أنصار هذا الرأي إذ يعكس كتابيه (Kenichi Ohmae) و يعتبر المفكر الياباني "كينشي اوهيمي" المشهورين: "عالم بلا حدود" و "نهاية الدولة القومية" فكرة اختفاء السيادة باعتبار أن الدولة أصبحت تعجز أكثر فأكثر عن تأدية وظائفها التقليدية بسبب المؤثرات الكونية. و يشاطر "وليام ولاس" نفس الرأي " فالعولمة ستحكم على (Philippe Golube) و "فيليب غولوب" (William Wallace) الدولة الوطنية بالإلغاء و على السيادة بالعجز، و لن تكون السيادة إلا صدفه فارغة. هذه الفرضية حسب الكاتبين تنقلب في الطموحات الكونية للرأسمالية الكونية، فلأول مرة في التاريخ تدخل هذه الخلوات الأكثر عزلة في العالم. و نتيجة لهذا فان الدولة الوطنية المعاصرة ستذبل و تصبح مجرد إداري بسيط للاكراهات الاقتصادية التي ستتجاوزها ... باختصار ستصير الدول في أحسن الأحوال فاعلا عاديا من بين فاعلين آخرين في النظام الدولي، و في أسوأ الأحوال فان الدولة ستفقد المراقبة و لن تكون قادرة على تعديل مجرى الأحداث".³⁰

و يستند هؤلاء المفكرين في توقعهم لاختفاء السيادة على افتراض أنها تمارس على رقعة محدودة من الأرض و على بشر يقطنون عليها، "فلكي تتمكن الحكومات من ممارسة سلطة كلية و حصرية على أرض ما لا بد أن تكون الأحداث تجري في مواقع محددة و أن يتم فصل الولايات القضائية وفق حدود مرسومة بوضوح و يكون بوسع المسؤولين الحكوميين مراقبتها مراقبة صارمة. على أن العلاقات الاجتماعية في ظروف العولمة حين تكتسب عددا كبيرا من المزايا التي لا علاقة لها بالأراضي المؤطرة بحدود و حين تذوب هذه الحدود في سيل عارم من تدفق المعلومات الالكترونية و غيرها فان شروطا مسبقة مهمة لمزاولة سيادة فاعلة فوق أراضي دولة ما تزول من الوجود".³¹

ثانيا: استمرار السيادة:

(Helen Milner) و "هلين ملنر" (Robert Keohane) يرى مفكرون آخرون أمثال "روبرت كوهين" لسنة (Internalization and domestic politics) في كتابهما "العولمة و السياسات الداخلية" (Antony Giddens) في كتابه Modernity and self identity 1996 و انتوني جدنز لعام 1991 أن الدولة مازالت الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، بحيث لم تأتي التطورات الدولية على السيادة تماما. فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها و كل ما فعلته العولمة هو النيل من طبيعة الوظائف و الأدوار التي تضطلع بها الدولة مقارنة بما كان عليه الحال في النظام الدولي

التقليدي. فالعولمة لم تؤد إلى التآكل التام لحدود الدولة أو إنهاء سيادتها ذلك أن الدولة تكيفت دائما

مع المستجدات السياسية و الاقتصادية و مازالت حاضرة في كثير من المجالات الحياتية كالصحة، التعليم، القضاء، الأمن و الدفاع .

ثالثا: احتمال التفكك:

يرى أنصار هذا الاحتمال أن الدولة القومية لن تكون قادرة على ممارسة كل مظاهر سيادتها على إقليمها و مواطنيها بسبب تفككها إلى العديد من الدول القومية الصغيرة، و ما زاد من قوة تحقق هذا الاحتمال تزايد الحروب الأهلية و النزاعات الانفصالية و عدم الاستقرار في كثير من دول العالم الفقيرة و الضعيفة منها. ولكن يبقى هذا الاحتمال يعرف نوعا من التحفظ و ذلك بسبب خطورته الشديدة على الأمن و الاستقرار في العالم و خاصة على تلك الدول الكبرى التي تحمل مخاطر التفكك لسبب أو لآخر مثل الصين: الدولة بحجم الإمبراطورية.

خاتمة:

غيرت العولمة بكل تداعياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الإعلامية و الثقافية كثيرا في فكرة السيادة مفهومها و ممارسة عن ذلك المفهوم المطلق للسيادة الذي أسسته الدول في ظل "نظام وستفاليا" و حافظت عليه لقرون. لقد فقدت الدولة الكثير من وظائفها و هيبتها ونفوذها لصالح فواعل أخرى تتمثل في الشركات متعددة الجنسية

ومنظمات دولية حكومية و غير حكومية. " فمن الملاحظ أنه كلما حلت العولمة اضطربت السيادة، فهما ضدان متصارعان لقد أخضعت العولمة مفهوم السيادة التقليدي للمراجعة و منه لإعادة التعريف. لقد تغير مفهوم السيادة عبر مراحل و ذلك كلما اشتدت وطأة العولمة فمنذ أن كانت السيادة ذات مفهوم مطلق إلى أن صارت ذات مفهوم محدود و نسبي، إلا أن صار مفهومها يكاد يكون معدوما. و هذا المفهوم الأخير للسيادة هو تصور ليبرالي. في ظل هذه المرحلة يتوقع أن لا يكون هناك انعزال و لا اكتفاء ذاتي و لا ممارسة فعلية و حقيقية للسيادة داخليا و خارجيا و ذلك حتى و لو أرادت الدولة ممانعة العولمة و محاولة عدم الخضوع لها³². فالدولة تحولت -و بسبب سرعة انسياب رأس المال و التكنولوجيا و ثورة المعلومات و كل ما رافقها من تداعيات على الحدود الجغرافية و على القيم الجماعية و الفردية- إلى دولة الخدمات الرئيسية في التعليم والصحة وإعداد البنية الأساسية.

الهوامش:

- 1 - سفيان فوكة، "العولمة و إشكالية الأنموذج الثقافي المتعدد"، مجلة فكر و مجتمع، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، العدد 20، افريل 2014، ص 623
- 2 - سليمان عصام، " مدخل إلى علم السياسة"، الطبعة الثانية، بيروت: دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، 1989، ص 110
- 3- احمد الرشيدى، "التطورات الدولية الراهنة و مفهوم السيادة الوطنية"، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة عدد 85 ، 1994، ص 3.
- 4- ليلى حلاوة، " السيادة: جدلية الدولة و العولمة" في الشبكة العالمية:
[Http://www.Islamoline/net/arabicmafahem:2005/05/artice01.shtml](http://www.Islamoline/net/arabicmafahem:2005/05/artice01.shtml)
- 5 - جون بليس، ستيف سميث، " عولمة السياسة العالمية"، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 42.
- 6 - السيد ياسين "في مفهوم العولمة" في: " العولمة و العرب"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 26.
- New webster dictionary of the english language, 7_ 1998,p619
- 8 - عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة و العولمة السياسية"، المستقبل العربي، العدد، 278، افريل 2002، ص 25.
- 9 - هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، " فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية"، (ترجمة: عدنان عباس علي)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 56.

- 10 - سمير امين، و آخرون، " العولمة و النظام الدولي الجديد" سلسلة بحوث المستقبل العربي، العدد38 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 67.
- 11 - محمد الاطرش، " العرب و العولمة: ما العمل؟" في حازم البيلالي، "العرب و العولمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 412.
- 12- محمد عابد الجابري، " قضايا في الفكر المعاصر"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 147.
- 13- فاطمة قوال، "مفهوم السيادة في ظل المجتمع المعلوماتي"، مجلة فكر مجتمع، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، العدد لعدد 16 افريل 2013 ص 215.
- 14 - ليلي حلاوة، مرجع سابق. -
- 15 - مسعد نفين، (تعقيب على دراسة: جلال أمين العولمة و الدولة، في أسامة أمين الخولي، محرر)، "العرب و العولمة" بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1988، ص. ص 183- 184
- 16 -احمد الرشدي، " التطورات الدولية الراهنة و مفهوم السيادة الوطنية"، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، العدد 85 ، 1994، ص ص 16- 17
- 17 - عبد الحميد عبد المطلب، " العولمة الاقتصادية (منظماتها شركاتها، تداعياتها)"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، . ص 230-231
- 18 - فاطمة قوال، مرجع سابق، ص 216.
- 19- سيار الجميل، " العولمة الجديدة"، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، 1997، ص 150.

- 20- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 228.
- 21- جون بليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 45.
- 22 - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 230.
- 23 - كيتشي اوهاي، " العولمة السياسية: هل الدولة القومية إلى زوال؟"، (في فرانك جي اتشتر، و جون بولي (محررين)،
العولمة: الطوفان أو الإنقاذ؟ (ترجمة: فاضل جتكر)، بيروت: المنظمة العربية
للترجمة و مركز دراسات الوحدة العربية، مارس، 2004، ص 348.
- 24 - يحيى الحيياوي، " الدولة الوطنية و العولمة: محاولة في آلية و طبيعة
الارتباط" جريدة بيان، 11 لفريل 2002.
- 25- فاطمة قوال، مرجع سابق، ص 209.
- 26- سفيلن فوكة، مرجع سابق، ص 62.
- 27 - ذياب البداينة، "الأمن و حرب المعلومات" الطبعة الأولى، عمان: دار
الشروق للنشر و التوزيع 2006، ص 28.
- 28 - فاطمة قوال، مرجع سابق، ص 220.
- 29- .أمين جلال، " العولمة و الدولة" (في: أسامة امين الخولي (محرر)،
مرجع سابق، ص 153
- 30- سعيد الصديقي، "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟"
المستقبل العربي، السنة 26، العدد 293، جويلية 2003، ص 117
- 31- جون بليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 43- 44.
- 32 - سمير امين، و آخرون، مرجع سابق، ص 118.